أكاديمية أبوظبي الحكومية
ABU DHABI SCHOOL OF GOVERNMENT

دائرة القضاء
JUDICIAL DEPARTMENT
أكاديمية أبوظبي القضائية
ABU DHABI JUDICIAL ACADEMY

أكاديمية أبو ظبي القضائية بالتعاون مع
أكاديمية أبو ظبي الحكومية

# برنامج التكوين الأساسي للباحثين القانونيين

## «مستشار قانوني حكومي معتمد»

2021/11/15 ولمدة 6 شهور

2022/2021

# المحتويات


| م | الموضوع | الصفحة |
|---|---|---|
| 1 | مقدمة . | 2 |
| 2 | الفئة المستهدفة . | 4 |
| 3 | الهدف العام للبرنامج. | 6 |
| 5 | الأهداف التفصيلية والمخرجات . | 6 |
| 6 | الكفاءات والمهارات والقدرات القانونية والإدارية والسلوكية والتكنولوجية المستهدفة للمشاركين. | 8 |
| 7 | أساليب ووسائل التدريب . | 10 |
| 8 | مدة البرنامج . | 11 |
| 9 | الرسوم / مقابل خدمات التدريب | 12 |
| 10 | التقييم . | 12 |
| 11 | محاور البرنامج . | 13 |
| | مقررات البرنامج . | 14 |

# برنامج التكوين الأساسي للباحثين القانونيين
# "مستشار قانوني حكومي معتمد"

**مقدمة:**

للقانون أهمية كبري في حياة الأمم وبناء الحضارات ، فالقانون بمختلف فروعه يعبر عن حالة النضج الحضاري للمجتمع الفعلي والواقعي كما انه يعبر عن الأهداف والمثل العليا التي تسعي الي تحقيقها المجتمعات في الوقت الحاضر والمستقبلي ، ولذلك يمكن القول بأن القانون هو الاطار الذي ينظم علاقة الأفراد بعضهم ببعض وعلاقتهم بالمؤسسات الخاصة والعامة ،والمعايير الملزمة لتلك المؤسسات لممارسة مهامها وتحقيق أهدافها التنموية ،ومن القواعد المسلم بها في العلوم القانونية والاجتماعية ان " من اراد ان يتعرف على أمة ما فلينظر الي تشريعاتها فهي مرآة تقدمها أو تخلفها " . فالقواعد القانونية هي التي تحدد شكل الدولة وكافة انظمتها بما في البيئة التنموية والاستثمارية والتكنولوجية والنظام الاقتصادي والاجتماعي وغيره.

ويعرف القانون بأنه **(مجموعة القواعد - الهادفة لحفظ كيان الدولة وتحقيق البناء والتنمية المستدامة في شتى المجالات - التي تنظم وتؤثر ايجابيا في سلوك الأفراد الخارجي في المجتمع بصورةٍ عامةٍ ومجردةٍ، وتفرض الدولة أدوات وآليات لتحقيق أهدافها التشريعية التنموية، كما توقع جزاءً تقويمياً على من يخالفها).**

واذا ارادت دولة ما ان تنهض بأمتها في شتي الميادين والمجالات لتحقيق رفاهة شعبها، فعليها بأحداث طفرات تطويرية بتشريعاتها في مختلف القطاعات المنظمة بالقانون.

من ناحية اخري فالقانون ليس مقصودا لذاته، وانما لما يحققه من أهداف تنموية في شتي المجالات، ولذلك اهم خصائص القاعدة القانونية الالزام باحترامها من كافة المخاطبين بأحكامها، وهو ما لا يمكن تحقيقه الا من خلال معرفة القانون واحترامه والالتزام به وتطبيقه سواء في علاقة الدولة بمواطنيها او علاقة الافراد بعضهم البعض، وسواء كان ذلك في المؤسسات العامة او الخاصة.

ومن المسلم به أنه لا جدوى من نظم قانونية جيدة دون كوادر بشرية مؤهلة قادرة على فهم واستيعاب وتطوير وتطبيق وتفسير تلك النظم القانونية الي مهارات حياتية في الواقع المعاش في حياة البشر والمنظمات، فالقانون الجيد هو مجرد حبر على ورق، مالم يتم تأهيل كوادر بشرية قادرة على فرض احترامه تحقيقا لعدالة ناجزة عالمية الجودة بما يحقق العمران والتنمية المستدامة في شتي ميادين الحياة.

انطلاقا من تلك المسلمات نجد أن الوظائف القانونية تتمتع بمكانة وأهمية كبيرة في كافة المجتمعات البشرية منذ القدم، اذا ان العاملين بتلك الوظائف يشكلون الكوادر البشرية المعنيين بتطبيق وتفسير وتطوير القواعد القانونية على المخاطبين بأحكامها تحقيقا للعدالة والتنمية والعمران والرفاه وسعادة المجتمعات البشرية .وعملا بقوله تعالي :

- " وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ " ﴿٥٨ النساء﴾
- " وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَى أَلَّا تَعْدِلُوا اعْدِلُوا" ﴿٨ المائدة﴾
- " وَإِذَا قُلْتُمْ فَاعْدِلُوا وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَى " ﴿١٥٢ الأنعام﴾
- " وَأَشْهِدُوا ذَوَيْ عَدْلٍ مِنْكُمْ وَأَقِيمُوا الشَّهَادَةَ لِلَّهِ " ﴿٢ الطلاق﴾
- " وَلْيَكْتُبْ بَيْنَكُمْ كَاتِبٌ بِالْعَدْلِ " ﴿٢٨٢ البقرة﴾

وتزداد أهمية هذه الوظائف القانونية بالتطورات التي تشهدها كافة القطاعات والمعاملات عموما ، والمعاملات الاقتصادية والتجارية والتكنولوجية على وجه الخصوص ، لاسيما وقد اصبحت الانشطة التجارية والشركات متعدية الحدود والجنسيات، أكثر تشابكا وتعقيدا من ذي قبل ، مما يستوجب تنظيم وتطوير كافة المهن القانونية ذات الارتباط ، ومنها مهن الباحثين القانونين والمستشارين القانونين بالقطاع الحكومي بشكل عام ومحامو الحكومة بشكل خاص، نظراً للدور المهم الذي يقومون به في المجتمع من خلال الاختصاصات التي ترتبط بجميع أوجه نشاطات الجهات الحكومية بالدولة سواء اقتصر دور تلك الجهات على التنظيم والرقابة والمساءلة ، او امتد دورها لممارسة نشاط المرفق العام بنفسها او بالمشاركة مع القطاع الخاص أو الأفراد ، ولاشك ان تلك المهن القانونية هي مهن اساسية في ذاتها من ناحية بما تقدمه من استشارات ومشوره قانونية تجنبا لنزاع قضائي محتمل . أو باعتبارها من الوظائف المعاونة للقضاء من ناحية اخرى للمساهمة في تحقيق عدالة ناجزة عالمية الجودة .

وتأتي أهمية اعداد وتطوير برامج التكوين الاساسي والمتخصص والمستمر لكافة الوظائف القانونية انطلاقا من رؤية سمو الشيخ منصور بن زايد آل نهيان، نائب رئيس مجلس الوزراء وزير شؤون الرئاسة رئيس دائرة القضاء في أبوظبي والتزام دائرة القضاء من خلال مؤسستها التدريبية " أكاديمية أبوظبي القضائية " في اعداد كوادر بشرية قادرة على تقديم الخدمات العدلية والقانونية، لتحقيق لتلك الرؤية القائمة بتسخير كل الإمكانيات العلمية والبشرية والمادية، بما يحقق ترسيخ سيادة القانون في إمارة أبوظبي، وتحقيق العدالة لكل من يعيش على أرضها.

وتوافقا مع رؤية أكاديمية أبوظبي القضائية لتحقيق الريادة في إعداد كوادر بشرية قضائية وأعوان للقضاء قادرين على العبور بقضاء إمارة أبوظبي للريادة عالميا في العمل القضائي العدلي الناجز ، ووفق افضل الممارسات المثلى الدولية ، مما يساهم في جعل إمارة أبوظبي مقصدا عالميا لسيادة

القانون ولريادة الأعمال والاستثمار ويجعل القضاء في أبوظبي استثمارا ومقصدا للريادة العدلية دوليا.

وحيث انه من المسلمات وفق أفضل الممارسات الدولية ان كافة المهن وخاصة العدلية والقانونية لابد ان تخضع في مساراتها الوظيفية وكشرط لممارستها لتلك المهن والاستمرار فيها الي تدريب أساسي " تكويني " وتخصصي ومستمر لضمان أداءها بكوادر بشرية مؤهلة وقادرة على الوفاء بها بكفاءة وفاعلية من خلال منهجية تعليمية وتدريبية تكفل لتلك المهن التواكب مع التطورات الدولية التي طرأت على تلك المهن والاحتياجات المجتمعية الحديثة، وبما يكفل حفظ الحقوق ويسهم في سهولة الأعمال وتعزيز تنافسية الدولة والإمارة وقدرتها ومكانتها الاقتصادية.

وانطلاقا من تلك المسلمات فقد تم اعداد هذا البرنامج المعتمد من مجلس إدارة أكاديمية أبوظبي القضائية والمقرر التعميم به بموجب كتاب لجنة الكوادر البشرية وشؤون الإدارة التنفيذية بالمجلس التنفيذي ودائرة الاسناد الحكومي، و أكاديمية أبوظبي الحكومية

**الفئة المستهدفة:**

1- الباحثين والمدراء القانونيين ومستشاري الإدارات القانونية بكافة الدوائر والهيئات والأجهزة والجهات الحكومية المحلية وشبه الحكومية والشركات الحكومية والخاصة او تلك التي تملك الحكومة أسهما فيها والبنوك وغيرها من المؤسسات العاملة في إمارة أبوظبي ممن لم يحصلوا سابقا على برنامج موسع للتكوين الأساسي لممارسة المهنة القانونية.

وخاصة الباحثين القانونيين المزمع تعينهم لدى الجهات الحكومية في إمارة أبو ظبي والباحثين القانونين حديثي التعيين في تلك الجهات.

2- الباحثين والمدراء القانونيين ومستشاري الإدارات القانونية بكافة الوزارات والهيئات والأجهزة والجهات الحكومية وشبه الحكومية والشركات الحكومية والخاصة او تلك التي تملك الحكومة أسهما فيها والبنوك وغيرها من المؤسسات العاملة في على المستوي الاتحادي او بالإمارات الأخرى ممن لم يحصلوا سابقا على برنامج موسع للتكوين الأساسي لممارسة المهنة القانونية.

3- المرشحين من منتسبي كافة الجهات الحكومية بدولة الإمارات العربية المتحدة أو الدول الاخرى الخليجية والعربية الشقيقة، بعد سداد الرسوم مقابل الخدمات التدريبية وبناءً على طلب من جهاتهم.

4- منتسبي الجهات والشركات الخاصة وشبه الحكومية من كافة القطاعات الاخرى والأفراد وخريجي كليات القانون على المستوي الوطني والدولي بعد سداد الرسوم مقابل الخدمات التدريبية.

5- المحامين وكتاب العدل الحكومي والخاص وكافة أعوان القضاء من خارج دائرة القضاء بعد سداد الرسوم مقابل الخدمات التدريبية.

6- كافة أعوان القضاء من داخل دائرة القضاء بناءً على طلب مديريهم وموافقة السلطة المختصة.

## الهدف العام للبرنامج:

يهدف البرنامج إلى تزويد المشاركين بالمعارف والاتجاهات والسلوكيات والقدرات اللازمة لتأهيلهم لممارسة وظيفة الباحثين القانونيين والمستشارين القانونين، سواء تعلقت تلك الوظائف بتمثيل الجهة الحكومية طبقا للقانون او تقديم المشورة القانونية للمسئولين وموظفي الجهات الحكومية أو العملاء. وبما يجعلهم قادرين على حفظ الحقوق وإنزال صحيح القانون على ما يسند اليهم من مهام قانونية وتولي كافة مهامهم القانونية العدلية بكفاءة وفعّالية وفهم التفسير الصحيح لمستهدفات التشريعات ودورها في التنمية المستدامة والاستثمار وتحقيق العدالة والرفاه في كافة المجالات والقطاعات والمرافق العامة.

## الأهداف التفصيلية والمخرجات:

في نهاية برنامج التكوين يتوقع تحقيق الأهداف وان يكون المشاركين قادرين على :

- فهم النظام الدستوري والقانوني لدولة الإمارات العربية المتحدة وطبيعة العلاقة بين التشريعات والاختصاص القضائي الاتحادي والمحلي والأنظمة الدستورية الرائدة عالميا والمواثيق الدولية وتعزيز حقوق الانسان في التنمية والرفاه.
- ممارسة وظيفة باحث قانوني / مستشار قانوني بالجهات الحكومية وغيرها من المهن القانونية وفق الضوابط والتشريعات المنظمة لتلك المهن.
- توفير التوجيه اللازم في الجوانب الأساسية لمهارات المهن القانونية الأساسية المستخدمة في معظم أشكال الممارسة القانونية.
- تعليم نماذج التخطيط وصنع القرار القانوني الصحيح للمشكلات والقضايا والنزاعات التي يتولاها ضمن مهام وظيفته، بما في ذلك القضايا المعقدة ذات الارتباط بالعديد من النظم القانونية.
- التطبيق الفعال لمبادئ القانون الإداري وإدارة المرافق العامة وصناعة واتخاذ القرارات الإدارية وتسبيبها وحوكمة قرارات وأعمال الإدارة.

- تزويد المشاركين بأسس المنطق والإدراك والتحليل القانوني والتفسير القانوني الصحيح وحل المشكلات القانونية في الواقع المعاش بما يحقق العدالة والمصالح المشروعة للأطراف المتنازعة في إطار المشروعية القانونية العدلية.
- تزويد المشاركين بمهارات التفكير الذاتي والتعلم من التجربة .وأساسيات الممارسة القانونية الناجحة والقدرة على التعلم واستخلاص الدروس التي يمكن تعلمها من الممارسة الخاطئة ، واستخدام تلك الدروس لتحسين مهارات الباحث والمستشار القانوني في الأداء اللاحق.
- التمكن من تقديم المساعدة والمشورة القانونية الصحيحة لكبار الموظفين الحكوميين في إعداد وصياغة مشاريع القوانين واللوائح والقرارات التنظيمية والفردية والمناقشات المقترحة.
- التعامل مع الدعاوى بكافة أنواعها الإدارية والمدنية والجنائية وغيرها
- اكتساب مهارات وتقنيات كتابة الوثائق القانونية والكتابة القانونية والقضائية الاساسية والمتقدمة.
- اكتساب مهارات الدفاع أو المقاضاة في القضايا في المحكمة لمن تقتضي وظائفهم ذلك .
- اكتساب مهارات التعامل الفعال مع الاخرين استعمال التقنيات الحديثة للتواصل مع الأطراف المعنية.
- معرفة الجوانب الفقهية والقانونية ذات الصلة بمهام تلك الوظائف القانونية.
- اجراء التحقيقات الإدارية والمؤسسية واعمال قواعد المساءلة والتأديب.
- استخدام التقنيات التكنولوجية الحديثة والذكاء الاصطناعي في ممارسة المهن القانونية ضمن منظومة العالم الرقمي.

## الكفاءات والمهارات والقدرات القانونية والإدارية والسلوكية المستهدفة للمشاركين:

يصف إطار المهارات والقدرات القانونية تلك المهارات والقدرات التي يجب امتلاكها من قبل أصحاب المهن القانونية اثناء اداء مهامهم القانونية، وهي:

### اولا : الكفاءات القانونية :

1- النظام القانوني والقضائي الاتحادي والمحلي.
2- التشريعات الاساسية والقطاعية الحاكمة للمعاملات المدنية والتجارية والإدارية والجزائية وكافة الانشطة والمرافق الاقتصادية والمالية وغيرها .
3- القدرة على التحليل المنطقي العدلي والاستعراض الشامل وإدارة ملف النزاع قبل واثناء وبعد مراحل التقاضي .
4- القدرة على استيعاب المعلومات بسرعة لتحديد المسائل/ نقاط النزاع الأساسية، وتأسيس فهم واضح، وتوضيح أوجه عدم اليقين من خلال استنباط المعلومات واستكشافها.
   - امتلاك القدرة على استيعاب واسترجاع وتحليل المعلومات والوقائع والحجج القانونية بسرعة
   - تحديد نقاط النزاع الحقيقية والتركيز عليها، تجنباً للضياع في التفاصيل غير ذات الصلة
   - تطبيق القواعد والمبادئ القانونية المناسبة بشكل صحيح على الوقائع ذات الصلة
   - القدرة على تقييم الأدلة ووزنها من أجل البت في وقائع القضية.
5- القدرة على التكييف القانوني السليم للوقائع واصول التفسير القانوني العدلي.
6- القدرة على التعبير واستخدام الصلاحيات.
7- القدرة على التوفيق والتسوية والتصالح والوسائل البديلة للتقاضي ومعالجة النزاع العمالي في المهد.
8- امتلاك **وبناء المعرفة:** امتلاك معرفة تفصيلية بالاختصاص والقانون والممارسات ذات الصلة، وإظهار القدرة والرغبة في التعلم والتطور مهنياً
   - امتلاك مستوى عال من الخبرة في المجال أو المهنة المختارة
   - امتلاك معرفة مناسبة ومتجددة للقانون والمبادئ والإجراءات الأساسية ذات الصلة
   - إظهار الرغبة والقدرة على التعلم والتطور
9- القدرة على الكتابة القانونية والقضائية الفعالة لصحف الدعاوى والمذكرات والطلبات والتقارير.
10- القدرة على استيعاب البيئة القانونية والقضائية الوطنية والإقليمية والدولية.
11- القدرة على القيام بالمهام القانونية باستقلالية واحترام اخلاقيات المهنة والقيم والتقاليد.
12- القدرة على الاستعداد والتحضير للجلسة وملف النزاع.
13- القدرة على اعطاء المشورة القانونية والصياغة القانونية للعقود والتشريعات واللوائح والقرارات والتعميمات.
14- كفاءة تطبيق مبادئ القانون الإداري وقواعد إدارة المرافق العامة واستدامتها التنموية
15- كفاءة التحقيقات التأديبية والإدارية المؤسسية وفق مفاهيم الجودة.
16- كفاءة مراعاة معايير ومبادئ حقوق الانسان والتنمية

17- كفاءة التعرف على الجوانب القانونية لأدوات تمويل المشروعات التنموية كالرسوم والضرائب وغيرها.

18- تحكيم العقل: إظهار النزاهة وتطبيق استقلالية التفكير لاتخاذ قرارات حاسمة ونزيهة وسليمة قانونًا.

- اتخاذ القرارات والدفوع والدفاع الملائم في الوقت المناسب وتسبيبها.
- تحكيم العقل واستخدام الفطرة السليمة في اظهار ووقائع وحقائق النزاع .
- الوصول إلى قرارات واضحة ومقبولة منطقياً وموضوعياً، استنادا إلى القانون ذي الصلة والاستنتاجات التي تم التوصل إليها من الوقائع
- إظهار النزاهة واستقلالية التفكر
- عدم ممارسة التحيز أو الاجحاف

**ثانيا :الكفاءات السلوكية: (وهي التي ترتبط بالموظف ذاته وممارسته المهنة ):**

1- القدرة على الالتزام بقيم وتقاليد المهن القانونية.

2- القدرة على العمل والتعاون مع الآخرين وتسيير الإجراءات بالشكل الملائم، واحترام التنوع والاختلاف، واظهار التعاطف والوعي في بناء العلاقات.

- التعامل مع إدارة جلسات التوفيق والوساطة والمصالحة والتفاوض من خلال التوجيه العادل والتدخل الموضوعي.
- الوعي بالتنوع الثقافي المجتمعي التي يتم خدمتها من خلال المهن القانونية والمحاماة.
- العمل بشكل بنّاء مع الآخرين لتشجيع التعاون والتآزر عند الحاجة
- التعامل مع الناس والمسؤولين باحترام والاحساس بهم بطريقة عادلة دون تمييز؛ مع ضمان تلبية متطلبات ذوي الاحتياجات المختلفة بشكل صحيح.
- تأسيس علاقات فعالة، بما يعكس تحقيق التوازن المناسب بين الرسميات وغير الرسميات أثناء انعقاد جلسات الاستماع وفي كافة الاتصالات
- القدرة على تمييز حالات تضارب المصالح الفعلية أو المحتملة والتعامل معها بشكل مناسب.

3- التواصل بكفاءة: إبراز مهارات وسلطات جيدة في الاتصال الشفهي والكتابي

- ترسيخ السلطة والتحفيز على الاحترام والثقة
- المحافظة على الهدوء والثقة حتى عند التعرض للطعن
- شرح المعلومات القانونية أو الإجرائية ذات الصلة بلغة مختصرة وواضحة وسهلة الفهم من قبل الجميع
- طرح أسئلة واضحة وموجزة ومفهومة وذات صلة
- إظهار الرغبة في الاستماع مع الحفاظ على الصبر واللباقة والمحادثة والعرض والألقاء ومواجهة الجمهور.

4- القدرة على إدارة الذات وإدارة الوقت والابتكار القانوني في السياق القضائي.

5- القدرة على ضبط النفس وإدارة الغضب والعمل تحت ضغط.

6- القدرة على الحوار والأقناع القانوني العدلي المرتبط بتحقيق المصالح المشروعة للأطراف المعنية.

7- القدرة على التعامل الفعال ضمن فريق.

**ثالثا: الكفاءات الإدارية ذات البعد القانوني:**

1. **إدارة** العمل **بكفاءة:** العمل بفعالية والتخطيط للاستفادة القصوى من الموارد المتاحة.
   - إدارة النزاع قبل واثناء عرضه على المحكمة على نحو فعال لتسهيل التوصل إلى نتائج عادلة وفعالة
   - ترتيب الأولويات على نحو فعال والتقليل من حالات التأخير واللغو الفارغ
   - إظهار القدرة على العمل بسرعة وتحت الضغط
   - التعامل على نحو فعال مع إدارة القضايا
   - القيام بالأعمال التحضيرية اللازمة

2. الالقاب الوظيفية في المراسلات والمكاتبات.
3. قاعدة توازي الاشكال في المراسلات.
4. تسبيب مخرجات الكتابة.
5. قواعد قانون الكتابة الواضحة وقانون الإدارة بلا أوراق ونظم وتشريعات العمل عن بعد.
6. الاختصاص – الحلول والإنابة – التفويض.
7. إعداد وصياغة المراسلات والمكاتبات القانونية الإدارية.
8. حل المشكلات في البيئة القانونية والقضائية العدلية.

**رابعا : الكفاءات التكنولوجية :**

- القدرة على استخدام التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي في الأعمال القانونية.
- قواعد الاثبات الالكتروني في المعاملات الرسمية.

**خامسا: كفاءات اللغات:**

1. اللغة والمصطلحات القانونية الانجليزية.
2. قواعد اللغة العربية في العمل القانوني.

## أساليب ووسائل التدريب:

### 1. المحاضرات النقاشية:

وتهدف إلى نقل المفاهيم الاساسية والفلسفية والمعارف الأكاديمية إلى المشاركين بما يساعدهم على تكوين الإطار المعرفي الذي يمكن الانطلاق منه لبناء المحاور الأساسية التي ينطلق منها البرنامج .

### 2. المناقشات الجماعية الموجهة:

وتهدف إلى تبادل الخبرة والمعرفة بين منفذ البرنامج والمشاركين فيه، وبما يساهم في تكوين ثقافة مشتركة بين الجميع تسمح بعد ذلك بنقل تلك الثقافة إلى الواقع التطبيقي المعاش .

**3. الحالات العملية والقضايا العملية الواقعية :**

وتقوم على المشاركة والمناقشة والتحليل الدقيق لصور حقيقية من واقع ملفات القضايا الفعلية بالمحاكم ، بما يساهم في الانتقال إلى الواقع التطبيقي اعتمادا على الأسس العلمية التي أثيرت في المحاضرات النقاشية وتحويل تلك المعارف الي مهارات حياتية في الممارسة الواقعية.

**4. ورش العمل:**

وتهدف إلى تجميع المشاركين في مجموعة من الورش التدريبية التي يسعى من خلالها المدرب إلى ترجمة الموضوعات التي يدور حولها البرنامج في شكل خطة عمل Action Plan تطويرية نتيجتها دليل تطبيقي يمكن للمشاركين الاسترشاد به في عملية نقل أثر التدريب إلى الواقع العملي وبما يظهر في شكل نتائج ملموسة على الأداء الكلي.

5. **تمثيل الادوار وتدريب المحاكاة:**

من خلال ممارسة المحاكمة التصويرية وبداء الدفوع والدفاع وفنون المرافعات الشفوية.

**6. عروض التكليفات والمحاضرات النقاشية من خلال اسلوب القيادة من المشاركين:**

وذلك من خلال تكليف المشاركين بالتحضير وتقديم عروض لمحاضرات موجهة وذاتية لبناء مهارات التعلم الذاتي وثقافة البحث والتطوير الذاتي.

**7. البحوث المقالات والتعليق على الاحكام والتشريعات.**

وذلك من خلال تكليف المشاركين بالمهام الموجهة لبناء الكفاءات والقدرات المستهدفة بالبرنامج.

**8. حضور جلسات المحاكمات الفعلية الواقعية وعبر محاكمات التواصل المرئي والزيارات الميدانية المخططة للجهات ذات الصلة من داخل دائرة القضاء او الجهات الخارجية ذات العلاقة.**

**مدة البرنامج:**

- مدة البرنامج التدريبي **(ستة أشهر)** ، حيث يعقد في فترات مسائية " الاغلب مسائية لتتناسب مع التزامات المستهدفين ومهام عملهم في الفترة الصباحية " واحيانا صباحيا من الاحد الي الخميس متضمنة المحاضرات النظرية التطبيقية والتدريب العملي والزيارات الميدانية والتكليفات والتدريب الذاتي ، على ان يتوقع ان تبدأ الدراسة منتصف شهر نوفمبر 2021 ، وتنقسم الي :
  - الدراسة النظرية ( الفقهية والقانونية والقضائية ) والتطبيقيات العملية بالأكاديمية .
  - التدريب العملي بإدارة قضايا الحكومة والجهات العدلية والقانونية الاخرى ذات الصلة والزيارات الميدانية للجهات ذات الصلة .

  على ان تتم الدراسة عن بعد عبر منصة أكاديمية أبوظبي القضائية للتعليم والتدريب عن بعد واللغات.

- لمدير أكاديمية أبوظبي القضائية إضافة مقررات أو موضوعات جديدة، اوحذف بعض الموضوعات التي تم استحداث أنظمة قانونية بديله لها أو منهجيات تقسيم الفصول والاختبارات والتقييم حسب متطلبات التطوير والتنسيق مع الجهات المعنية ووفق الممارسات المثلى والمقارنات المرجعية لأفضل الممارسات الدولية.
- الموعد المتوقع لبدأ الدراسة 15 / نوفمبر 2021 م لمدة ستة اشهر.

**الرسوم / مقابل خدمات التدريب:**

يقدم البرنامج مقابل رسوم اجمالية قدرها ( 30 ) ثلاثون الف درهم للمشارك الواحد تلتزم الجهة الحكومية المرشحة أو المعنية بسدادها، او المشارك المنتسب بنفسه بدون ترشح من جهة عمله أو أكاديمية أبوظبي الحكومية للأفراد المرشحين من قبلها.

**التقييم:**

يتمّ تقييم المشاركين، من خلال ما يلي :

1. اختبار للتقييم القبلي بغرض قياس وتحديد المستوي للتخطيط لتقارب مستويات المشاركين من المعارف القانونية الاساسية.
2. التقييم المستمر للمشاركين من خلال تقييم المدربين أثناء الجلسات التدريبية وما يتم تكليف المشاركين به أثناء التدريب.
3. تقييم المدربين من خلال الاستبيانات واللقاءات الدورية والمستمرة مع المشاركين.
4. الاختبارات الدورية والمنتصف اثناء تنفيذ البرنامج.
5. اختبارات التقييم النهائي الشفوية والكتابية .
6. تقييم وقياس اثر التدريب في الواقع العملي بعد ثلاثة الي ستة اشهر من ممارسة الاعمال المهنية القانونية بعد التخرج. ولأغراض تحديد الاحتياجات التدريبة للتدريب المستمر أو التخصصي .

يمنح المشارك شهادة معتمدة من أكاديمية أبوظبي القضائية في نهاية البرنامج وعند التخرج ويشترط لاجتياز البرنامج بنجاح ان يكون مجموع التقييم الكلي النهائي لا يقل عن 83 % ، وان يستوفي المرشح النسبة المقررة للحضور بما لايقل عن 90 % من عدد الساعات المنفذة اثناء البرنامج ، وفيما عدا ذلك يمنح المشارك شهادة معتمدة بالمشاركة فقط .

**محاور البرنامج:**

تم تقسيم منهجية برنامج التكوين الأساسي للباحثين القانونيين بصفتهم من أعوان القضاء المباشرين وغير المباشرين على اساس ثلاثة محاور رئيسية، هي :

**المحور الاول: الاساسيات القانونية العامة للباحثين القانونين والمهن القانونية :**

ويرتبط هذا المحور بالإلمام بالنظام الدستوري والقانوني والقضائي على المستويين الاتحادي والمحلي بدولة الامارات العربية المتحدة والتعريف بنظام القضاء الإماراتي وكيفية تنظيمه وهيكله، و المبادئ العامة للتقاضي، والنظم القانونية الاساسية كقانون المعاملات المدنية وقانون الاجراءات المدنية والقانون التجاري والقانون العام الاداري والقانون الجنائي وقانون الاجراءات الجزائية والاثبات والامور الوقتية

والمستعجلة وتشتمل دراسة هذا المحور على الدراسة النظرية والفقهية واصول التفسير والتحليل والقضايا العملية من واقع ملفات القضايا الفعلية بالمحاكم وفي ضوء مبادئ المحاكم العليا والمقارنات الدولية.

**المحور الثاني: تنظيم مهنة المحامين والباحثين القانونيين بالحكومة وغيرهم من أعوان القضاء المباشرين وغير المباشرين الملتحقين بالبرنامج :**

ويرتبط بمهام واختصاصات المهن القانونية وعلاقتها بالنظام القضائي المتعلقة بتلك الجهات والمهارات اللازمة لأداء المهنة والمسئولية الإدارية والتأديبية والجزائية عن ما اناط بهم المشرع من اختصاصات وقيم وتقاليد المهنة ذات الصلة ، فضلا عن المهارات التطبيقية كفن المرافعة والكتابة القانونية كصياغة العقود والمحررات القانونية والمذكرات وصياغة الطلبات وصحف الدعاوى واصول صياغة التشريعات واللوائح والتعاميم ، ومهارات وطرق الوسائل البديلة للتقاضي واجراءات رفع ومباشرة الدعاوى وتطبيق قواعد القانون الدولي العام والخاص ومهارات استخدام التقنية التكنولوجيا في الاعمال القانونية .

**المحور الثالث: التشريعات التخصصية القطاعية :**

النظام والطبيعة القانونية للجهات الحكومية ويشمل محاضرات نظرية وتمارين عملية تستلزمه نوع الوظيفة وطبيعتها، والتشريعات المنظمة للجهة الحكومية وما تجريه من اعمال قانونية ومحررات ووثائق والطبيعة القانونية لها.

**المحور الرابع : العلوم الإدارية والتكنولوجية واللغة :** ذات الصلة بتكوين المهارات المتكاملة لبناء كوادر مؤهلة للتميز والريادة المهنية .

**مقررات البرنامج :**

| م | أسم المساق | محتويات المساق |
|---|---|---|
| .1 | القانون الدستوري والتطبيقات العملية | - محاضرات نظرية وتطبيقية في القانون الدستوري ، وذلك مع التركيز تطبيقات المبادئ الدستورية في التشريعات والاحكام القضائية ، العلاقة بين القوانين المحلية والاتحادية ، ر والتنظيم القضائي على المستوى المحلي والاتحادي ، الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح |
| .2 | قانون المعاملات المدنية والتطبيقات العملية | - محاضرات نظرية وتطبيقية في قانون المعاملات المدنية، وذلك مع التركيز على القضايا ذات الصلة باختصاصات إدارة قضايا الحكومة. |
| .3 | قانون الإجراءات المدنية وتطبيقاته | - محاضرات نظرية تطبيقية حول القواعد الأساسية لا سيما تلك المتعلقة بالاختصاص.<br>- تدريب عملي في قلم القيد وأقلام المحاكم على تنوعها للوقوف على كيفية التطبيق العملي لهذه القواعد، وطريقة مباشرة الدعاوي. |

| | | |
|---|---|---|
| | | - محاضرات وتطبيقات عملية حول التحكيم واجراءاته . |
| .4 | القانون التجاري والتطبيقات العملية | - المبادئ القانونية الأساسية للقانون التجاري الساري في الدولة لا سيما القسم البحري منه، والعقود التجارية وعقود المقاولات والشركات التجارية، والأوراق التجارية.<br>- الالتحاق بالمحاكم التجارية المتخصصة للاطلاع عن كثب على آخر الأحكام الصادرة في هذا المجال والأسباب التي بنيت عليها، والاطلاع على طريقة عمل هذه المحاكم والإجراءات الواجبة الاعتماد أمامها. |
| .5 | القانون الإداري وإدارة المرافق العامة والقضايا العملية | - محاضرات نظرية وتطبيقية بشأن القرارات الإدارية –العقود الإدارية - دعاوي التعويض ضد الجهات الإدارية، وذلك في ضوء الأحكام القضائية الصادرة بهذا الشأن. |
| .6 | العدالة الإدارية وحقوق الانسان والعقوبات الإدارية التقويمية | - محاضرات نظرية وتطبيقية حول مفهوم العدالة الإدارية وطبيعتها<br>- حقوق الانسان في المجالات التنموية الحكومية المختلفة واثناء مراحل التقاضي<br>- مفهوم وطبيعة العقوبات الإدارية واغراضها التقويمية والنظام القانوني لها في التشريع الوطني والمقارن<br>- تطبيقات وقضاي عملية |
| .7 | قانون العمل وتطبيقاته العملية | - تطبيقات عملية للقواعد القانونية المعمول بها، من خلال مراجعة موضوعية لعدد من الدعاوي المنجزة من قبل إدارة قضايا الحكومة. |
| .8 | قانون الموارد البشرية وتطبيقاته العملية | - محاضرات نظرية وتطبيقية بشأن نطاق تطبيق القانون والتزامات الجهات الحكومية - تنظيم الوظائف العامة - لجنة الموارد البشرية واختصاصها – احكام التعيين و الرواتب والعلاوات و تقارير الكفاءة و التطوير الوظيفي والتدريب التطوير الوظيفي والتدريب - الترقيات و النقل والندب والإعارة - مواعيد العمل والإجازات مواعيد العمل والإجازات .<br>- واجبات الموظف والأعمال المحظورة عليه .<br>- التحقيق والتأديب و انتهاء الخدمة .<br>- الدعوى التأديبية واجراءاتها ومواعيدها . |
| .9 | إدارة وجودة التحقيقات الإدارية | - محاضرات نظرية وتطبيقية بشأن ما هية ومجالات الجودة الشاملة في التحقيقات التأديبية والمؤسسية ، وكيفية إدارة ومباشرة التحقيقات<br>- حالات واحكام الخطأ الشخصي والمرفقي<br>- معايير وضمانات جودة التحقيقات<br>- الإجراءات وصياغة محاضر التحقيق والقرارات التقويمية والجزائية<br>- تطبيقات عملية من واقع القضايا الفعلية |

| | | |
|---|---|---|
| .10 | **قانون المعاشات والتأمينات الاجتماعية** | - محاضرات نظرية وتطبيقية بشأن نطاق تطبيق القانون بالنسبة للقطاع الحكومي و بالنسبة للقطاع الخاص ، حساب مدة الاشتراك في التأمين ، قواعد حساب الاشتراكات ، التزامات رب العمل ، استحقاق معاش الشيخوخة والعجز والوفاة ، مكافآت نهاية الخدمة ، سقوط أو وقف الحق في المعاش أو المكافأة . |
| .11 | قضاء الأمور المستعجلة وتطبيقاته العملية | - محاضرات تطبيقية لأنواع الدعاوي المستعجلة وشروط دخول هذا الاختصاص في الدعاوي التي تعرض على الإدارة.<br>- التدريب في أقلام قضاة الأمور المستعجلة بغية الاطلاع على الإجراءات الممكن اتخاذها في هذا المجال. |
| .12 | قانون العقوبات والإجراءات الجزائية والتطبيقات العملية | - دراسة الجرائم الأكثر تداولا أمام المحاكم، لا سيما تلك المتعلقة بالتزوير والاختلاس والرشوة والمخالفات البيئية.<br>- التدريب في أقلام المحاكم ذات الاختصاص وتدريبات حول الإجراءات الجزائية واجبة الاتباع ودور كل من النيابة العامة إدارة قضايا الحكومة بهذا الخصوص. |
| .13 | طرق وأساليب التفسير القانوني | - محاضرات نظرية وتطبيقية (مسائل علمية) حول القواعد الأساسية في التفسير القانوني.<br>- الاطلاع على أساليب التفسير المعتمدة من قبل المحاكم العاملة في الدولة ولا سيما محكمة النقض وذلك من خلال التدريب في بعض هذ المحاكم للاطلاع العملي على أساليب التفسير المتبعة من قبلها. |
| .14 | قانون الإثبات في المعاملات المدنية والتجارية والإدارية وتطبيقاتها | - محاضرات نظرية وتطبيقية بشأن وسائل الإثبات، وذلك في ضوء الأحكام القانونية والشرعية والمبادئ القضائية المقررة بهذا الشأن. |
| .15 | فن المرافعة ومهارات العرض والتقديم | - محاضرات نظرية وتطبيقية (مسائل علمية) حول كيفية إعداد وإلقاء المرافعة الشفهية والخطية وأساليب التعامل القانوني مع المحاكم.<br>- تطبيقات عملية في حضور الجلسات وآداب التخاطب مع القضاة. |
| .16 | الكتابة القانونية والقضائية " فن كتابة صحف الدعاوى والمذكرات وصياغة الطلبات " | - محاضرات (مسائل عملية) حول القواعد الأساسية في تنظيم صحف الدعاوي والمذكرات والطلبات المقدمة إلى المحاكم وفق الأساليب المختلفة المعتمدة.<br>- تطبيقات عملية من خلال تنظيم صحف ومذكرات في ملفات واقعية قيد النظر من المحاكم أو منتهية المحاكمة فيها. |
| .17 | الكتابة القانونية والقضائية المتقدمة " صياغة العقود والتشريعات واللوائح والقرارات الإدارية والاستشارات القانونية " | - محاضرات نظرية وتطبيقات عملية حول القواعد الأساسية في صياغة العقود<br>- اصول صياغة التشريعات واللوائح والقرارات<br>- أصول إعداد وصياغة الاستشارات القانونية وكتابة الرأي القانوني |
| .18 | إجراءات رفع الدعوى والإعلان والتحضير | - محاضرات نظرية وتطبيقية (مسائل علمية) حول القواعد الأساسية لرفع الدعوى وأصول الإعلان في مختلف أنواع الدعاوي .<br>- التدرب في أقلام بعض المحاكم وفي قسم المعلنين في الدائرة . |
| .19 | الإجراءات القانونية المتبعة في الدعاوى الأكثر شيوعا | - محاضرات نظرية وتطبيقية (مسائل عملية) حول أنواع الدعاوي الأكثر عرضا في إدارة قضايا الحكومة من خلال تحليل نماذج من الدعاوي المفصولة سلبا أو ايجابا توصلا لتفادي الأخطاء مستقبلا. |

| | | |
|---|---|---|
| | | - التدريب في أقلام أنواع مختلفة من المحاكم (إيجارات، تجارة، عمالية، إدارية...) |
| .20 | إجراءات تنفيذ الأحكام المدنية والجزائية | - محاضرات نظرية وتطبيقية (مسائل علمية) لقواعد التنفيذ الأساسية لا سيما من حيث تنفيذ شق التعويضات المقضي بها في الأحكام الجزائية.<br>- تدريب عملي في أقلام التنفيذ وملحقاته. |
| .21 | تطبيق قواعد القانون الدولي العام والخاص في النطاق الداخلي | - التعريف بالمبادئ العامة لكل من القانون الدولي العام والقانون الدولي الخاص، الطبيعة القانونية لقواعد هذين القانونيين، وحدود سلطة القاضي الوطني في تطبيق هذه القواعد.<br>- كيفية التصرف في حالة حدوث تعارض بين قواعد القانون الدولي – بشقيه العام والخاص – والقواعد القانونية الداخلية، الاتفاقيات الدولية المنضمة إليها دولة الإمارات العربية المتحدة. |
| .22 | مهارات اللغة الانجليزية والعربية القانونية | - محاضرات نظرية وتطبيقية في اللغة الانجليزية والمصطلحات القانونية .<br>- محاضرات في اصول قواعد اللغة العربية القانونية . |
| .23 | المهارات الإدارية العامة | - محاضرات في التخطيط والتنظيم وادارة التغيير وادارة الضغوط والابتكار القانوني والقضائي واستشراف المستقبل وغيرها من المهارات الإدارية العامة .<br>- اعداد وكتابة المراسلات والمذكرات والتقارير الإدارية |
| .24 | مهارات استخدام التكنولوجيا والبرامج الحديثة - الذكاء الاصطناعي في العمل القانوني والقضائي | - محاضرات تطبيقية ترمي للاطلاع على أحدث أساليب التكنولوجيا المعتمدة في نظام المحاكم، إضافة إلى دورات تدريبية في إدارة القضايا وتقنية المعلومات في الدائرة. |
| .25 | تشريعات قطاعية | - محاضرات نظرية وتطبيقات عملية حول التشريعات القطاعية والقضايا ذات الارتباط ، حسب كل جهة مشاركة |